الإمارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وتحرير القطاع الزراعي(*)

يوسف خليفة اليوسف

أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

subhanah@emirates.net.ae

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: «ندوة الإدارة المتكاملة للآفات في دولة الإمارات العربية المتحدة: الواقع والطموح»، جامعة الإمارات، كلية نظم الأغذية، بالتعاون مع دائرة البلديات والزراعة، ٢٢ ـ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥.

مقدمـــة

الإمارات العربية المتحدة هي عضو في منظمة التجارة العالمية، وكذلك حال بقية دول مجلس التعاون الخليجي. والمنظمة هي أقرب إلى حلبة الملاكمة الاقتصادية، التي لا قبل لدول تسعى إلى تحقيق التنمية أن تكون خارجها، كما يشهد بذلك كثير من المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول، كدرجة الاعتماد على العمالة الوافدة والحجم المرتفع للتجارة الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات الأجنبية التي تقدر بمئات المليارات وأسواق النفط والسلاح، وغيرها من صور الاعتماد المتبادل وغير المتكافئ طبعاً. غير أن هذه المبارزة أو المباراة إذا شئت، تحكمها قوانين وضعها الأقوياء، وتتحدد نتائجها ليس بالقوانين المكتوبة في مقررات المنظمة، بل الأهم من ذلك قوة اللاعبين وما يحضرون به إلى الحلبة من مهارات وتجارب وقدرة على المراوغة والضغط على الآخرين وليّ الأذرع، وكلّ صور «اللوجيستيك» التي تسند الفريق الذي يمثّل كل دولة.

في هذا السياق، بل وأمام هذا التحدي، سنحاول في هذا البحث المختصر أن نفتح آفاقاً للتفكير، ونعمّق فهمنا لطبيعة اللعبة التي دخلتها هذه الدولة، وغيرها من الدول، بانضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وذلك بمحاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تشكّل محاوراً تضبط حديثنا في هذه الرحلة القصيرة في أروقة منظمة التجارة العالمية، مع أخذ تحرير القطاع الزراعي في الإمارات كنموذج لما تقوم به هذه المنظمة، وكيف تقوم به.

فما هي إذن المبررات الاقتصادية وراء قيام هذه المنظمة، وهل تقدح هيمنة الدول الكبرى في هذه المبررات الاقتصادية؟ كيف تتحدد الأرباح والخسائر في ظلّ المنظمة؟ ما دور هذه المنظمة في العولمة، خاصة الاقتصادية منها؟ وما المقصود بتحرير التجارة بوجه عام، وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية بوجه خاص؟ هل هناك من دروس تتعلمها الدول النامية، ومنها دولة الإمارات عن أسباب إخفاق منظمة «الغات» في إدراج موضوع تحرير التجارة في القطاع الزراعي خلال جولاتها السبع التي سبقت الجولة الثامنة، أي جولة الأوروغواي، التي تأسست على إثرها منظمة التجارة العالمية لتحل محل منظمة الغات كمنبر للمفاوضات التجارية العالمية، ولكن بجدول أعمال أوسع وبفعالية أكبر؟ ما طبيعة القرارات التي تمّ الاتفاق عليها منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية وحتّى هذا العام في ما يتعلق بتحرير القطاع الزراعي؟ وما هي الحواجز التي يُراد التخلص منها؟ وهل كل هذه الحواجز التي تعترض تجارة المنتجات الزراعية موجودة في الإمارات، أم أن هناك بعضاً منها؟ وماذا تعني إزالة هذه الحواجز أو تقليلها للاقتصاد الإماراتي، من حيث تأثيرها في المؤشرات الكلية كحجم الإنتاج والصادارت والتوظيف وتوزيع الدخل؟ وهل تختلف انعكاسات هذه القرارات على دول مجلس التعاون الأخرى لخصوصيات معيّنة أم لا؟ وأخيراً، كيف يمكن لهذه الدولة وغيرها من الدول النامية، أن تتفاعل مع هذه القرارات وغيرها من الالتزامات الأخرى المتعلقة بتحرير التجارة في القطاعات الخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات

وغيرها، حتى تتمكن من تقليل خسائرها على المدى القصير في لعبة غير متكافئة، وتحقق بعض المكاسب على المديين المتوسط والبعيد؟

أولاً: مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي آلية للعولمة الاقتصادية تركّز على تحرير التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وبذلك فإن دورها يكمّل دور كلٍّ من صندوق النقد الدولي الذي ينظّم عمل النظام النقدي ودور البنك الدولي الذي يهتم بقضايا الإعمار والتنمية. ولا شك أن هذه العولمة يضع قوانينها الأقوياء أي الدول الصناعية، ولكن هذا لا يقدح في أن تحرير التجارة وما يرافقه من منافسة وانفتاح على بقية العالم يمكن أن يساهم في تنمية الدول العربية والخليجية، كما أن هذه العولمة تؤدي إلى رفع كفاءة استغلال الموارد العالمية بوجه عام. فهل يا ترى هناك خيار لدول مجلس التعاون الخليجي في دخول هذه اللعبة الدولية أو عدمه ولماذا؟ إن الإجابة المختصرة عن هذا السؤال، وفي ظل المعطيات الحالية هي بالنفي، وذلك للأسباب التالية التي تعتبر في حد ذاتها مؤشرات على عمق اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي، أي درجة عولمتها واعتمادها على العالم.

١ ـ التجارة الخارجية

لو نظرنا إلى مؤشر اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي وهو ما يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الجمالي لاتضح لنا أن هذه النسبة قد زادت على ١١٣ بالمئة عام ٢٠٠٧[(١)]. وهذه تعتبر نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية، حيث إن هذه النسبة كانت لا تزيد على ٤٠ بالمئة في أغلب الدول الصناعية، وتزيد على ذلك قليلاً في بعض الدول النامية الأخرى. ومما يفسر هذا الارتفاع في درجة اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي هو أن مصدر دخلها الرئيسي هو النفط الذي تصدّر أغلبه إلى الدول الأخرى، وتستخدم إيراداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والعمالة، وتستثمر فوائضه في أسواق المال العالمية.

٢ ـ العمالة الوافدة

تعتبر دول المجلس من أكثر دول العالم كذلك اعتماداً على العمالة الوافدة حيث تشكّل هذه العمالة بحسب تقديرات عام ٢٠٠٦ حوالى ٣١ بالمئة من السكان و٥٦ بالمئة من إجمالي القوى العاملة في هذه الدول، وتتفاوت هذه النسب بين ٨٠ بالمئة و٩٠ بالمئة في الإمارات و١٩ بالمئة و٣٣ بالمئة في عُمان[(٢)]. ويعود هذا الاعتماد المفرط على القوى العاملة الوافدة

(١) تم حساب هذه النسبة من: International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* (Washington, DC: IMF, 2008), table 2, pp. 14-15.

(٢) «Gulf Talent 2006 Estimates,» Based on CIA World Factbook and National Sources.

إلى مجموعة من الأسباب، أهمها الندرة السكانية لهذه الدول ومحدودية القوى العاملة ذات المهارات العالية وعدم إقبال أبناء المنطقة على بعض المهن من جانب. وليس هذا المجال لتقييم هذه الظاهرة بسلبياتها وإيجابياتها، فقد عالجنا هذا الموضوع في بحث سابق[٣]. ولكن ما نود تأكيده هو درجة اعتماد هذه الدول على بقية دول العالم في تلبية حاجاتها من المهارات المختلفة والمتغيرة مع مستوى التنمية.

٣ ـ الاستثمارات الأجنبية

دول المجلس وحدها، إذا لم نتحدث عن بقية الدول العربية لها استثمارات تتفاوت تقديراتها بين ١٠٥٨ و١٤٧٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ بحسب تقديرات عديد من الجهات الغربية[٤]، وهناك توقعات محافظة، تتوقع أن تزداد هذه الاستثمارات خلال الخمس سنوات القادمة إلى ما بين ٣-٥ ترليونات من الدولارات[٥]، علماً أن أغلب هذه الأرصدة مستثمر في الدول الغربية في أدوات مالية عائدها منخفض ومخاطرها متزايدة خاصة في ظل عجز الميزان الجاري الأمريكي، وما يعنيه ذلك من حتمية تراجع قيمة الدولار في السنوات القادمة. وتمثل هذه الاستثمارات المصدر الثاني بعد النفط في كثير من هذه الدول. وهذا يعني أن تنميتها أصبحت مرتبطة بما يحصل لهذه الاستثمارات في الدول الغربية وبالتالي بما يحصل للاقتصاديات الغربية، وإن كان هذا أمراً من الممكن معالجته بتصحيح تدريجي للكيفية التي تستثمر بها هذه الأرصدة، سواء من حيث توزيعها الجغرافي أو تنويع المجالات المستثمرة فيها، أو حتى العملة التي تستثمر بها هذه الأصول بشرط توفر رؤية تنموية جادة وإرادة سياسية صادقة.

٤ ـ معدل الحماية الجمركية

إن حواجز دول المجلس مع العالم الخارجي منخفضة حيث إن التعرفة الجمركية الموحدة التي تمّ الاتفاق عليها بعد إعلان الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣ تتفاوت بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة، وهذه حماية منخفضة بالمقاييس الدولية، وبالتالي فهي تسهّل انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول المنطقة وبقية العالم. كما إن هذا الاندماج يجعل هذه الدول أكثر تأثراً بما يعرف بالصدمات الاقتصادية السلبية والإيجابية منها. فعلى سبيل المثال، عندما حدثت أزمة أسواق المال في شرق آسيا في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨، وأدت إلى تراجع النمو الاقتصادي في تلك الدول أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط ومن ثم تراجعت أسعار النفط الخام وإيراداته، وبالتالي انعكست الأزمة الآسيوية سلباً على اقتصاديات دول

(٣) يوسف خليفة اليوسف، «البعد السكاني للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» **التعاون**، السنة ٨، العدد ٢٩ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ٩٨ ـ ١٢٦.

(٤) Brad Setser's Report, Morgan Stanley and Peterson Institute for International Economics.

(٥) IMF, *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*, pp. 35-36.

المجلس. وهكذا عندما تكون هناك صدمات موجبة تؤدي إلى ارتفاع أسعارالنفط وإيراداته، كما حصل منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الوقت الحاضر، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل. وجدير بالذكر أن الزيادة الأخيرة في أسعار النفط تساهم في ازدهار النشاط الاقتصادي في الدول النفطية بينما تؤدي إلى عكس ذلك في الدول المستوردة للنفط، نظراً إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها بسبب استخدامها للنفط، خاصة العربية والاسلامية منها، الأمر الذي يحتّم على الدول النفطية أن تدوّر بعض هذه الفوائض على شكل مشروعات استثمارية في محيطها الذي يشكل حزاماً أمنياً وتنموياً لها بدل استثماراتها الورقية الحالية في أسواق المال الدولية أو في السندات الحكومية ذات العائد المنخفض.

يمكننا القول إذن إنه في ظل المعطيات السابقة تعتبر مطالبة دول المجلس بأن تكون خارج اللعبة الدولية أو العولمة هي بمثابة دعوة هذه الدول إلى مزيد من التخلف والتراجع في عالم متغير ومتنافس تحرّكه المعرفة المتزايدة والمصالح المختلفة والقيم المتنوعة وينطبق عليه الناموس الربّاني الذي يعبّر عنه الحق سبحانه وتعالى بقوله: ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾[٦]. إذن ما هي مبررات التخوف الذي نقرأه هنا أو نسمعه هناك من العولمة، سواء في وطننا العربي أو في بقية رقاع العالم النامي والصناعي؟ إن هذه الاعتراضات هي ليست موجّهة إلى العولمة كظاهرة تفاعل وتلاقح حضاري، ولكن إلى الآثار المترتبة على هذا التفاعل في ظل ظروف عدم التكافؤ بين الأطراف في هذه اللعبة، وهذا أمر يعترف به الباحث وغيره من المراقبين والباحثين، وتؤكده المقررات وجداول الأعمال، وثقل التصويت والتمويل ليس فقط في منظمة التجارة العالمية، وإنما كذلك في المنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنابر العالمية التي ترسم سياساتها وتوجهاتها الدول الصناعية بسبب تفاوت الموقف التفاوضي لهذه الدول الصناعية مقابل بقية دول العالم ومنها الدول العربية[٧].

غير أننا نود أن نؤكد أن عدم التكافؤ هذا ليس مبرراً لأن تنسحب الدول الخليجية والعربية من الحلبة الدولية خاصة في غياب البديل، لأن انسحاباً كهذا يجعل الضعيف يزداد ضعفاً، ويعمّق الاختلال الحالي في موازين القوى بين الدول النامية والصناعية. فالمطلوب إذن هو ليس الاستمرار في الاحتجاجات والشعارات غير المجدية التي زادت وطننا العربي تخلفاً ولم تحقق له أمناً ولا تنمية وإنما الحل يكمن في اعتقادنا في دخول المعترك والبحث عن العوامل التي أدت بنا إلى واقعنا الحالي والسعي من أجل تغييرها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، حيث يكون الهدف هو تفعيل قدرات الوطن العربي المبعثرة حالياً وتوجيهها لتحقيق موطىء قدم في اللعبة العالمية حتى يتم تقليل الخسائر على المدى

(٦) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥١.

(٧) Joseph E. Stiglitz, *Globalization and its Discontents* (New York: W.W. Norton, 2002), pp. 6-7.

القصير، والبدء بتحقيق المكاسب على المديين المتوسط والبعيد، ولنعمل بروح الآية القرآنية ﴿. . . **إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم**. . .﴾[٨] وقول الحق سبحانه وتعالى ﴿. . . **ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم**﴾[٩]. باختصار، إذن، العضوية في منظمة التجارة العالمية لا تضمن بالضرورة تحقيق المكاسب، وإنما الذي يحقق المكاسب هو قوة الأطراف وقدرتهم على التفاوض والتأثير في وضع جدول الأعمال وفي القرارات، أي أن الذي يريد أن يحقق مكاسب عليه أن يكون لاعباً ماهراً.

هذا الفهم لطبيعة منظمة التجارة العالمية وللعولمة بوجه عام وانعكاساتها على الدول الأعضاء تؤكده مراكز الدراسات الدولية والمنظمات الدولية وأصحاب الفكر المتزن في الغرب. فتقارير الأمم المتحدة تشير إلى أنه خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٤ من عمر منظمة التجارة العالمية تراجع المستوى المعيشي في ٤٨ دولة في العالم بحوالى ٦٠٠ مليون دولار في السنة، وخسرت الدول الأفريقية الأكثر فقراً حوالى ١,٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها. ويؤكد المصدر نفسه نقلاً عن جوزيف ستجلتز، الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١، أن ٧٠ بالمئة من مكاسب جولة الأوروغواي ستكون من نصيب الدول الصناعية، بينما تذهب المكاسب المتبقية إلى عدد قليل من الدول النامية ذات الصادرات، خاصة دول شرق آسيا[١٠]. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم أهم وأكبر الدول الصناعية فإن تقديراتها تشير إلى أن المكاسب المتوقعة من تطبيق اتفاقية الأوروغواي تعادل ٢٠٠ مليار في السنة، وأن نصيب الدول النامية منها سيكون حوالى ٩٠ مليار في السنة، أي ما يعادل ٤٥ بالمئة[١١].

ثانياً: تحرير القطاع الزراعي بين المقررات والممارسات

من التصورات الخاطئة لدى كثير من المراقبين وصناع القرار أن بنود منظمة الغات، وهي المنظمة التي تمّت في ظلّها ثماني جولات مفاوضات استمرت حوالى خمسين سنة لتحرير التجارة، آخرها جولة الأوروغواي، لم تشتمل على بنود تمنع حماية القطاع الزراعي[١٢]. والحقيقة أن مقررات منظمة الغات تمنع القيود على القطاع الزراعي، إلا أن

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

(٩) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٥٣.

(١٠) Joseph E. Stiglitz, *An Agenda for the Development Round of Trade Negotiations in the Aftermath of Cancun* (London: Commonwealth Secretariat, 2004), p. 51.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٢) استطاعت منظمة الغات أن تخفض معدل التعرفة على السلع الصناعية بين الدول الصناعية من حوالى ٤٧ بالمئة بعد الحرب العالمية الثانية إلى حوالى ٣,٥ بالمئة في الوقت الحاضر. غير أن التعرفة الجمركية التي تفرضها على التجارة بينها وبين الدول النامية هي أعلى بعض الشيء.

الممارسة الفعلية للدول الصناعية هي التي تركت هذا الانطباع(١٣). ففي عام ١٩٥٥ وتحت ضغوط المزارعين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على استثناء لأغلب وارداتها الزراعية من البند المتعلق بعدم استخدام القيود الكمية مما جعلها تستمر في فرض هذه القيود. وفي عام ١٩٥٨ عندما انضمت الدول الأوروبية كمجموعة، بعد أن كانت عضويتها منفردة، إلى منظمة الغات رفضت سكرتاريا المجموعة تطبيق مقررات الغات على نظامها الزراعي الموحّد (CAP)(١٤)، الذي كان وما يزال قائماً على دعم المنتجات الزراعية وفرض قيود كمية على الواردات الزراعية إلى المجموعة الأوروبية. واليابان ظلت كذلك تفرض قيوداً كمية على وارداتها الزراعية، خاصة الرز الذي يعتبر سلعة أساسية(١٥).

إن الأمثلة السابقة تؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من أن التجارة الدولية لا تحكمها المبادئ وحدها بل إن القوي يستطيع أن يحقق مكاسب على حساب الضعيف، كما أنها تشير إلى أن التفاوض الجماعي في هذه الحلبة الدولية أفضل من التفاوض المنفرد كما فعلت الدول الأوروبية، فهل يا ترى نعتبر نحن العرب والمسلمين في مفاوضاتنا الحالية والمستقبلية؟ الأيام القادمة وحدها جديرة بالإجابة عن هذا التساؤل.

ولم يكن أمر إدخال تحرير القطاع الزراعي في جولة الأوروغواي أمراً سهلاً نظراً إلى تفاوت مصالح هذه الدول القومية وحرصها على الحفاظ عليها بشتى الوسائل. وقد تفاوتت المواقف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكيرنز(١٦) من جانب، التي كانت تطالب بتحرير جذري لهذا القطاع، ودول المجموعة الأوروبية التي كانت ترغب في تحرير تدريجي، من جانب آخر. وتركزت مفاوضات تحرير هذا القطاع على ثلاثة موضوعات رئيسية هي فتح الأسواق أي تقليل القيود على الواردات، تقليل الدعم المحلي، تقليل دعم الصادرات وإزالة دعم الصادرات(١٧). . . وقد تمّ التوصل إلى حل وسط، تمثّل في ما يلي:

ـ إزالة الحواجز الجمركية على الواردات وتحويل الحواجز غير الجمركية(١٨) إلى تعرفة جمركية وتخفيضها بنسبة ٣٦ بالمئة في المتوسط خلال ٦ سنوات في الدول الصناعية، ابتداء

(١٣) J. H. Jackson, *The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations*, 2nd ed. (London: MIT Press, 2002), p. 31.

(١٤) مختصر كلمة: Common Agricultural Policy.

(١٥) Alan Oxly, *The Challenge of Free Trade* (New York: St. Martin's Press, 1990), p. 33.

(١٦) يطلق هذا الإسم على مجموعة الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية، التي اجتمعت لتنسيق موقفها تجاه مفاوضات الغات في منطقة كيرنز بأستراليا، ويبلغ عدد هذه الدول ١٢ دولة أهمها أستراليا والأرجنتين والبرازيل والأوروغواي ونيوزيلندا.

(١٧) الدعم هنا يعني تحمل الدولة جزءاً من تكاليف الإنتاج سواء كان للسوق المحلي أو للتصدير.

(١٨) الحواجز غير الجمركية تشتمل على جميع السياسات التي تقلل من حجم الواردات كحصص الواردات والقيود الصحية والإدارية وغيرها.

من عام ١٩٩٥، وبنسبة ٢٤ بالمئة خلال ١٠ سنوات في الدول النامية، وتمّ إعفاء الدول الأقل نمواً من هذا البند[١٩].

ـ تقليل الدعم المحلي الذي له تأثير مباشر في الإنتاج والتجارة بنسبة ٢٠ بالمئة في الدول الصناعية خلال ٦ سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥، وبنسبة ١٣ بالمئة في الدول النامية خلال ١٠ سنوات ابتداء من العام نفسه. كما وتمّ السماح باستخدام السياسات التي لا تؤثر مباشرة في التجارة مثل الإنفاق على البحث، ومكافحة الآفات الزراعية، ومشروعات البنية الأساسية، وأمن الغذاء، ومصروفات إعادة هيكلة الزراعة، وبرامج الحفاظ على البيئة، وغيرها من المصروفات التي لا تؤدي إلى تحفيز الإنتاج بصورة مباشرة[٢٠].

ـ منع دعم الصادرات إلا إذا ذكر هذا الدعم في قائمة تعهدات الدولة[٢١]. وعندما يكون هذا الدعم مذكوراً فإن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية[٢٢] مطالبة بتخفيض نسبة هذا الدعم وكمية الصادرات المدعومة على النحو التالي: الدول الصناعية تقلل نسبة دعمها بحوالى ٣٦ بالمئة، وتقلل كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١ بالمئة، وذلك خلال ٦ سنوات. أما الدول النامية فتقلل نسبة دعمها بحوالى ٢٤ بالمئة، وكمية الصادرات المدعمة بحوالى ١٤ بالمئة وذلك خلال ١٠ سنوات[٢٣].

ولقد أدى إصرار الدول الكبرى على تقديم مصالحها على حساب الدول النامية إلى توحيد هذه الدول الأخيرة، خاصة الكبيرة منها، موقفها في جولة سياتل في الولايات المتحدة عام ١٩٩٩، ورفضها جدول الأعمال الذي أرادت الدول الصناعية تمريره، مما أدى إلى فشل ذلك المؤتمر. ولقد استطاعت الدول الصناعية تمرير جدول أعمالها في مؤتمر الدوحة الذي كاد أن يفشل حتى الساعات الأخيرة بسبب تهميش القضايا التي تهم الدول النامية وتقديم برامج الدول الصناعية، وهذا الأمر هو ما جعل جولة كانكون عام ٢٠٠٣ التي تبعت جولة الدوحة تبوء بالفشل، لأن الدول النامية خاصة مجموعة الـ ٢٠ منها أصرت مرة أخرى على المطالبه بحقوقها، أي بتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه سابقاً بخصوص الحواجز التي تفرضها الدول الصناعية على صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والنسيج وتسهيل القيود على الملكية الفكرية حتى تستطيع هذه الدول أن توفّر الخدمات الصحية. كل ذلك قبل الحديث عن

(١٩) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook* (Washington DC: IMF, 1994), p. 82.

(٢٠) «News of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations» (Geneva) (1993), p. 10.

(٢١) التعهدات تتمثل في وعود الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالتعريفات الجمركية التي ينوي العضو فرضها على السلع بحدودها العليا والوعود المتعلقة بالقيود على سوق الخدمات وغيرها من التعهدات.

(٢٢) منظمة التجارة العالمية حلّت محل منظمة الغات كإطار للتفاوض حول قضايا التجارة الدولية مع التوسع في المهمات كإدخال موضوعات الزراعة وحقوق الملكية الفكرية وقطاع الخدمات وزيادة في الصلاحيات كوجود هيئة منازعات ذات فعالية أكبر من تلك التي وجدت في ظل الغات.

(٢٣) *GATT Focus* (Geneva) (1993), p. 7.

«القضايا الجديدة» التي تحاول الدول الصناعية إضافتها إلى جدول الأعمال والضغط على الدول النامية بتحريرها كالاستثمارات والمشتريات الحكومية وغيرها. هذه الهيمنة التي تعبّر عن موازين القوى التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية ما زالت الدول الصناعية تحاول الحفاظ عليها واستثمارها بأقصى درجة في إدارة الاقتصاد الدولي، وهي لن تتنازل عن نفوذها الحالي وعن هيمنتها على هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية إلا إذا تمكّنت الدول النامية من توحيد صفوفها وتطوير أساليب مفاوضاتها واستوعبت قوانين اللعبة واستخدمتها بكفاءة عالية لتصحيح الاختلالات وتحقيق المكاسب على المديين المتوسط والبعيد بعد تقليل التكاليف على المدى القصير.

ثالثاً: انعكاسات تحرير القطاع الزراعي على اقتصاد الإمارات

لا شك أن القطاع الزراعي يعتبر قطاعاً هاماً للدول النامية كمجموع، حيث إنه يمثّل حوالى ٤٠ بالمئة من قيمة ناتجها المحلي و٣٥ بالمئة من قيمة صادراتها و٧٠ بالمئة من التوظيف فيها[(٢٤)]. غير أننا عندما ننظر إلى الدول النامية منفردة فإن دور هذا القطاع يتفاوت من الدور الرئيسي إلى الدور الهامشي، مما يعني أن آثار تحرير هذا القطاع في الدول النامية ستتفاوت بتفاوت أهمية هذا القطاع وبالمرحلة الزمنية التي نتحدث عنها. فدولة الإمارات مثلاً تعتبر من أهم الدول العربية في واردات السلع الغذائية ومعها السعودية ومصر والجزائر. وعلى الرغم من أن صافي واردات الإمارات الزراعية، كما يظهر في بيانات عام ٢٠٠٥، يعادل حوالى ٢١١٤ مليون دولار وأن هذه القيمة لم تتغير منذ عام ٢٠٠٢ وهذا ما نشكّ فيه، إلا أن حتى هذه القيمة تجعل الإمارات الثانية بين دول المجلس بعد السعودية من حيث حجم الفجوة الزراعية. كما إن نصيب الفرد من صافي الواردات للسنة نفسها كان حوالى ٥١٥ دولار، وهو كذلك ثاني أعلى متوسط في الوطن العربي بعد السعودية. ويزداد نصيب الفرد من صافي الواردات في هذه الدولة إذا طرحنا من صادرات الإمارات الزراعية المقدرة بحوالى ٧٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ قيمة إعادة التصدير إلى دول المنطقة نظراً إلى ما تتميز به إمارة دبي من بنية تجارية متطورة جعلت كثيراً من السلع تمر بها وهي متجهة إلى أسواقها النهائية.

إذن يمكننا القول إن الصادرات من الإمارات نفسها أقل بكثير من الرقم المذكور أعلاه مما يعني أن صافي الواردات أكبر من الرقم ٢١١٤ مليون دولار، وبالتالي فهذا يعني أن دولة الإمارات تعتمد في الجزء الغالب في الحصول على حاجاتها الزراعية على العالم الخارجي. كذلك تعتبر أسواق الإمارات أسواقاً مفتوحة، أي أن الواردات الزراعية لا تخضع لتعرفة جمركية تذكر. ومن أكثر من عشرين عاماً ومع تراكم الإيرادات النفطية اتبعت الدولة سياسة الدعم المحلي للإنتاج الزراعي كوسيلة لتوزيع الدخل. وبموجب هذا الدعم الذي سنتحدث

(٢٤) Stiglitz, *An Agenda for the Development Round of Trade Negotiations in the Aftermath of Cancun*, p. 24.

عن آثاره لاحقاً، كانت الحكومة توفر للأفراد المزارع والأسمدة والبذور ووسائل الري بصورة مجانية تقريباً، وبعد ذلك تقوم الدولة بشراء إنتاج هذه المزارع من الخضروات والمنتجات الأخرى، التي تؤول في النهاية إلى المحرقة أو المزابل لكثرة الكيماويات فيها.

في ظل المعطيات السابقة، كيف يمكننا تقييم تحرير القطاع الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية على اقتصاد دول الإمارات؟ للإجابة عن هذا التساؤل لا بدّ من التذكير بأن أسواق الإمارات لا تعاني حواجز على الواردات الغذائية كما أن صادرات الإمارات من الغذاء هي أغلبها إعادة تصدير، وبالتالي فإن ذلك يعني أن آثار تحرير القطاع الزراعي في الاقتصاد الإماراتي تنحصر في أثر تقليل الدعم العالمي بكل صوره في مجموعة من المتغيرات الكلية في اقتصاد الإمارات، ككلفة الواردات من المنتجات الزراعية، وحجم كلّ من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والتوظيف ومستوى توزيع الثروة.

١ ـ حجم وتكاليف الواردات الزراعية

إن تحرير القطاع الزراعي، كما تمّ الاتفاق عليه في جولة الأوروغواي وما تبعها من جولات في إطار منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار على المديين القريب والمتوسط. فتحويل القيود الكمية الحالية إلى تعرفة جمركية، وتخفيض معدل التعرفة الجمركية سيؤدي إلى زيادة واردات الدول التي كانت تفرض هذه القيود سابقاً، وبخاصة دول المجموعة الأوروبية، مما سيؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار المحلية للمنتوجات الزراعية وزيادة الطلب المحلي الذي سينتج منه ارتفاع في المستوى العالمي للأسعار. أما تقليل الدعم فإنه سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي الذي كان مرتفعاً بسبب الدعم مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار العالمية نظراً إلى انخفاض صادرات الدول التي كانت تقدم الدعم.

إذن، تقليل القيود على الاستيراد يؤدي إلى زيادة الطلب، وتقليل الدعم المحلي يؤدي إلى انخفاض العرض المحلي، وكلاهما يؤديان إلى ارتفاع المستوى العالمي للأسعار. ونتيجة هذه التطورات فمن المتوقع أن تكون الدول المستفيدة من تحرير هذا القطاع هي الدول ذات الفائض في ميزان تجارة المنتوجات الزراعية، أي الدول التي تفوق صادراتها من هذه المنتوجات وارداتها، وهذه الدول ولا شك هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بعض الدول الأوروبية، ودول أمريكا اللاتينية. أما الدول الخاسرة فهي تلك الدول التي لديها عجز في الميزان المذكور أي أنها تستورد أكثر مما تصدر، وكلّ الدول العربية بما في ذلك الإمارات وبقية دول مجلس التعاون الخليجي هي في هذه المجموعة[٢٥].

(٢٥) Betina Dimaranan, Thomas Hertel and Roman Keeney, «OECD Domestic Support and the Developing Countries,» WIDER Discussion Paper no. 2003/32 (United Nations, New York: World Institute for Development Economics Research, January 2003).

فدولة الإمارات وبقية الدول الخليجية والعربية لا تعاني فقط عجوزاً في موازين تجارة المنتوجات الزراعية بل إنها عجوز متزايدة، مما يجعل الارتفاع في المستوى العالمي للأسعار يؤدي إلى زيادة نفقات هذه الدول على كميات الغذاء الحالية، إضافة إلى الزيادة السنوية في الواردات الغذائية. فعلى سبيل المثال كان صافي واردات الغذاء أي العجز في ميزان تجارة المنتجات الزراعية لدول الإمارات حوالى ١٦٧١ مليون دولار عام ١٩٩٥، ثم ارتفع بعد ذلك إلى ١٩٥١ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢١١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢، وهكذا الحال في بقية الدول الخليجية والعربية، أي أن تحرير القطاع الزراعي سيرفع من فاتورة الغذاء في هذه الدول على المديين القصير والمتوسط، علماً أن الزيادة في النفقات التي نشاهدها في الأرقام السابقة هي نتيجة زيادة كميات الاستيراد غالباً، ومن المتوقع أن نشاهد زيادة في الأسعار كذلك في السنوات القادمة نتيجة التحرير التدريجي لقطاع الزراعة[٢٦]. هذا التزايد في نفقات الواردات الزراعية يعني تقليل الفوائض في كل الموازنات العامة والموازين التجارية لدولة الإمارات وغيرها من دول المنطقة، وهذه الزيادة في الإنفاق على الغذاء تتم كذلك على حساب زيادة المدخرات وتوجيهها إلى استثمارات منتجة تساعد على تنويع الهياكل الاقتصادية. أما على المدى الطويل فإن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الناتج من سحب الدعم وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على استيراد المنتجات الزراعية سيساعد كثيراً من الدول التي لديها ميزة نسبية ـ أي أكفأ نسبياً ـ في الإنتاج الزراعي، وبخاصة الدول النامية منها، على تطوير قطاعها الزراعي وزيادة إنتاجها، وهذا بدوره قد يساعد على زيادة العرض العالمي من المنتوجات الزراعية وتراجع أسعارها، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي في دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية، خاصة إذا أخذت هذه الدول المبادرة واستثمرت نسبة من فوائضها في السودان لتحويله فعلاً إلى سلّة غذاء للعالم العربي، ولو أن هذه الدول اتبعت هذه السياسة منذ سنوات لما تعرضت للتضخم الذي تعيشه خلال السنوات الأخيرة في أسعار المنتجات الغذائية.

٢ ـ الإنتاج

بما أن تقليل الدعم سينسحب كذلك على الدعم المحلي، فإن ذلك يعني أن كثيراً من الدعم الذي يعطى حالياً لأصحاب المزارع سيتضاءل، ولن يتجاوز هذا الدعم البنود المسموح بها والمذكورة سابقاً. فهل سيكون لسحب الدعم هذا أثر سلبي في الناتج المحلي الإجمالي؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من تأمل حجم القطاع الزراعي في الاقتصاد الإماراتي، أي نسبة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي. تشير آخر البيانات المتوفرة إلى أن مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات انخفضت من ٣ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٢ بالمئة عام ٢٠٠٦[٢٧] هذا يعني أن نصيب قطاع الزراعة وحده أقل من

(٢٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٤)، ص ٢٧٣.

(٢٧) World Bank, *World Economic Indicators* (Washington, DC; London: The Bank, 2008), p. 204.

هذه النسبة، أي أنها نسبة منخفضة، وبالتالي فإن سحب الدعم الحالي لن يكون له أثر سلبي في الناتج، بل إنه قد يؤدي إلى توجيه هذا الدعم إلى استخدامات أكثر جدوى من الإنتاج الزراعي الحالي، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي أن سحب الدعم سيحوّل الموارد إلى القطاعات الأكثر انتاجية كالخدمات مثلاً.

٣ ـ الصادرات

المؤشر الثاني الذي ينبغي النظر إليه لمعرفة أثر سحب الدعم المحلي للقطاع الزراعي في اقتصاد الإمارات هو أثر سحب الدعم في الصادرات الزراعية. فإذا تذكرنا أن القطاع الزراعي بأكمله لا يشكّل نسبة تذكر في الناتج المحلي للإمارات فإن هذا يعني أن الصادرات ستكون ذات أهمية أقل كذلك، وهذا ما تؤكده بالفعل آخر الأرقام المتوفرة، حيث إن صادرات الإمارات من المنتجات الزراعية لم تتجاوز ٧٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥[(٢٨)]. وهذه القيمة لا تزيد على ٠٫٦ بالمئة من الناتج المحلي وحوالى ٠٫٦٤ بالمئة من إجمالي الصادرات للعام نفسه، وهذه نسبة متواضعة ولا تشير إلى أهمية تذكر للصادرات الزراعية في هذه الدول. بل إن جزءاً كبيراً من قيمة الصادرات المذكورة أعلاه هي في الواقع منتجات زراعية تصل إلى الدولة من دول أخرى منتجة للزراعة وتتم إعادة تصديرها إلى دول المنطقة بسبب المركز التجاري الهام للدولة، خاصة في إمارة دبي. إذن يمكننا القول إن سحب الدعم المحلي لن يكون له أثر ملموس في صادرات الدولة كذلك.

٤ ـ التوظيف

إذا كنا نعتقد أن سحب الدعم المحلي لن يكون له أثر سلبي يذكر في كل من الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات فماذا عن أثره في توظيف العمالة المواطنة؟ مرة أخرى إذا أردنا أن ندرك انعكاسات سحب الدعم المحلي على التوظيف في دولة الإمارات، لا بد لنا أن نبدأ أولاً بإلقاء نظرة على أهمية القطاع الزراعي في توظيف العمالة المواطنة. وبالنظر إلى أرقام التوظيف نجد أن نصيب القطاع الزراعي من التوظيف في دولة الإمارات انخفض من حوالى ٧٫٢ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٤٫٣ بالمئة عام ٢٠٠٥. ويعتبر نصيب القطاع الزراعي من القوى العاملة في الإمارات متواضعاً، حيث إن هذه النسبة تصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٢٫٦ بالمئة في عُمان، و٧٫٢ بالمئة في السعودية، و٢٨٫٦ بالمئة للدول العربية مجتمعة[(٢٩)]. وهنا لا بد أن نشير كذلك إلى أن الجزء الأكبر من العمالة المنخفضة في القطاع الزراعي في الإمارات هي عمالة غير مواطنة بل إن جزءاً لا يستهان به من هذه العمالة غير المواطنة متواجد بصورة غير شرعية في الدولة، الأمر الذي يعني أن القطاع الزراعي لا يعتبر مصدر توظيف

(٢٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ملحق ٣/ ٣.

للمواطنين بل مصدر دخل ريعي فقط، فالمواطنون يملكون هذه المزارع، ولكن لا يعملون فيها، وهذا ينقلنا إلى أثر سحب الدعم في توزيع الدخل.

٥ ـ توزيع الدخل

إن أصل فكرة دعم الزراعة في الإمارات نابع من رغبة سمو الشيخ زايد -الرئيس السابق لدولة الإمارات ـ رحمه الله رحمة واسعة، في استخدام هذا الدعم كأداة لتوزيع الثروة. ولكن تنفيذ هذه الفكرة السامية لم يتم بصورة منهجية وحسب معايير واضحة، مما أدى إلى كثير من الهدر والفساد وسوء استغلال هذا الدعم، وذلك نظراً إلى أن كثيرين من المنتفعين من هذا الدعم لم يكونوا هم المستهدفين أصلاً، مما ضيّع فرصاً على مَنْ هم أحوج، ولقد تمخض عن هذا الدعم كثير من الفساد والإثراء السريع والاتكالية بين المواطنين، أضف إلى ذلك أن المنتجات لم تكن صالحة للاستهلاك نظراً إلى كمية المواد الكيماوية المستخدمة فيها بسبب عدم صلاحية التربة لهكذا منتجات. لذلك فإننا عندما نأخذ جميع هذه الأمور في الاعتبار، سيتضح لنا أن هناك نسبة من السكان كانت بالفعل في حاجة إلى هذه الأداة التوزيعية، وبالتالي فإن هذه الفئة لا بدّ من حصرها وتعويضها بصورة أو بأخرى عندما يتم سحب هذا الدعم المحلي، ولا أعتقد أنها ستكون بالحجم الحالي بالتأكيد.

يتضح مما سبق أن تقليل الدعم المحلي للقطاع الزراعي في دولة الإمارات في ظل مقررات منظمة التجارة العالمية سيكون له أثر صافٍ إيجابي يتمثل في وقف الهدر الحالي في قطاع يعتبر هامشياً من حيث أهميته في الإنتاج والتوظيف والصادرات وحتى في تحقيق العدالة الاجتماعية، أي توزيع الدخل. ولا شك أن ما سيبقى من هذا القطاع، وهو ما تسمح به قوانين المنظمة، سيكون أقل كلفة وأكفأ.

رابعاً: نظرة مستقبلية

في ضوء ما تقدم من تحليل للمعطيات التي تفرضها عضوية منظمة التجارة العالمية على دولة الإمارات وغيرها من الدول العربية، ما الذي يمكن عمله للاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه العضوية ومواجهة التحديات التي تفرضها؟ لقد ذكرنا سابقاً أن لعبة العولمة الاقتصادية وغير الاقتصادية تتم في ظل موازين قوى متحيزة لصالح الدول الصناعية وعلى حساب الدول النامية ومنها دولة الإمارات، وهذا أمر لا بد من الإقرار به من البداية حتى ندرك حجم التحديات التي تواجهنا ونستنفد كل الأسباب للتعامل معها بدل الاستمرار في خداع النفس واتهام الآخرين والتمنّي. ولا بد كذلك من الإقرار بأننا نتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في هذا الاختلال في موازين القوى وما تمخض عنه من إخفاقات تنموية وعدم استقرار على كل صعيد.

بعد هذا التشخيص ـ وكما يقال التشخيص نصف العلاج ـ لا بد أن تعمل الدول العربية والإسلامية وبقية الدول النامية على ثلاثة محاور رئيسية تكمّل بعضها البعض، وتصحح جزءاً

كبيراً من الاختلال المذكور خلال السنوات القادمة حتى تبدأ الدول الصناعية تعترف بها شريكاً، لا تابعاً، كما هو الحال اليوم. وفي ما يلي استعراض، وباختصار، لأهم المحاور التي يجب العمل عليها في السنوات القادمة لتصحيح المسارين التنموي والأمني للدول العربية، لأن تجارب الخمسين سنة الأخيرة تؤكد من غير أدنى شك أنه لن تكون هناك تنمية ولا أمن في دولنا العربية إلا بالعمل التكاملي الجاد في إطار مجتمعات تقوم على الحريات الشاملة التي تلتزم بالثوابت الحضارية لهذه الأمة مصداقاً لقول الحق سبحانه وتعالى ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾[٣٠].

١ ـ الإصلاحات المحلية

دولة الإمارات العربية المتحدة ما زالت دولة تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وهذا يعني أن نموها غير ذاتي، أي أنه مرتبط بالتذبذبات في أسعار النفط في المدى القصير، وبنضوب النفط في المدى البعيد، مما يعني أن كلاً من دخل الفرد الحالي ومستوى المعيشة الحالي لا يمكن استمراره والحفاظ عليه إلا بتنويع مصادر دخل هذه الدولة للاستعداد لفترة ما بعد النفط. بالإضافة إلى الاعتماد على مصدر ناضب للثروة ما زال المستوى المعرفي لأبناء المنطقة دون المستوى الذي يؤهلهم للمنافسة في عالم مفتوح، نظراً إلى إخفاق النظام التعليمي في تخريج أفراد يحملون المهارات المطلوبة في سوق العمل. هذا الإخفاق تؤكده البطالة المتزايدة بين أبناء دول المجلس التي تشير تقديرات عام ٢٠٠٦ بأنها تصل إلى: ١٥ بالمئة في البحرين، ١٢-١٣ بالمئة في عُمان، ١٢ بالمئة في السعودية، وتصل إلى ٢٥ بالمئة في الفئة العمرية ما بين ٢٠-٢٩ سنة، ٥ بالمئة في الكويت، ٣ بالمئة في الإمارات، و٢ بالمئة في قطر، وهذه البطالة بين المواطنين خاصة الخريجين منهم[٣١]. ولا شك أن بناء الإنسان المنتِج الذي يستطيع أن يكوّن الثروة بدل أن يكون منفقاً لها، وأن ينتج المعرفة بدل أن يستهلكها فقط، كما هو الحال الآن في دول المجلس، هو المدخل الرئيسي للانتقال بهذه الدول إلى حقبة ما بعد النفط. وفي اعتقاد هذا الباحث أن السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدولة وغيرها من دول المجلس تخفق في الاستفادة من تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى ثروة بشرية منتجة ومتجددة هو غياب البيئة المؤسسية الفعالة في هذه الدول بأبعادها المختلفة. والبيئة المؤسسية التي نتحدث عنها هنا هي المؤسسات السياسية التي يمارس الفرد من خلالها حقه في المشاركة في صنع القرار وفي الثروة وفي مساءلة الحكومة، وبذلك يحقق مواطنته الكامله التي تدفعه إلى تقديم الأفضل. ونقصد بالبيئة المؤسسية كذلك وجود المؤسسات القانونية التي تعرف حقوق الناس وتحفظها وتنظم تفاعل كافة فئات المجتمع مع بعضها

(٣٠) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

(٣١) Michael Sturm [et al.], *The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structures, Recent Developments and Role in the Global Economy*, ECB Occasional Paper Series; no. 92 (Europe: European Central Bank, 2008), pp. 20-21.

البعض من أجل رفع كفاءة استغلال موارد المجتمع وتوجيهها لتحقيق هدفي الأمن والتنمية. والإعلام الحر والهادف الذي يوفر المعلومة الصحيحة والتحليل الهادف ويكشف جوانب القصور في أداء مؤسسات المجتمع ويدافع عن المجتمع بأكمله هو كذلك جانب من جوانب البيئة المؤسسية التي نتحدث عنها هنا، وهناك جوانب أخرى للبيئة الصالحة التي تعتبر ضرورية للنهضة لا يتسع المجال للتفصيل فيها هنا، ولكن من أهم صورها وجود الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وتوفر البيانات، والفصل بين المال الخاص والعام والشفافية في القرار ومحاربة الفساد وغيرها(٣٢). هذه البيئة المؤسسية هي شرط لأية تنمية جادة في هذه الدول وغيرها من الدول. وتجارب الأمم تؤكد أن الدول التي تتوفر فيها هذه البيئة المؤسسية استطاعت أن توجد الإنسان المنتج الذي يولّد الثروة، بينما غياب هذه البيئة يؤدي إلى ضياع الموارد المادية وعدم الاستفادة منها في تحقيق الأهداف التنموية بل ويؤدي كذلك إلى تفشي الفساد بكل صوره وأشكاله وإلى فقدان المجتمعات لاستقرارها، كما يشهد بذلك كثير من التطورات الأخيرة في منطقتنا العربية وغيرها من مناطق العالم(٣٣).

٢ ـ التكامل الاقتصادي

لقد اتضح لنا سابقاً أن الإمارات معتمدة على العالم الخارجي في توفير حاجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية، بما في ذلك حاجاتها الغذائية، وكذلك هو الحال في بقية الدول العربية والإسلامية مع تفاوت في الدرجة. فهل يا ترى إذا كانت الإمارات منفردة لا تستطيع أن تنتج غذاءها ولا أن تصنع سلاحها ولا أن تنسج لباسها فإن ذلك يعني أن هذا هو قدرها وأنه ليس في الإمكان أفضل مما كان، خاصة بعد الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية؟ بمعنى آخر أليست هناك دائرة أكبر من دولة الإمارات وأصغر من منظمة التجارة العالمية تستطيع أن تتحرك فيها دولة الإمارات وتستطيع من خلالها أن تتحرر من قيود الدائرة الأولى، أي الإمارات منفردة، وتقلّل من تبعيتها وتهميشها في الدائرة الثانية، أو منظمة التجارة العالمية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل هي بالإيجاب، فهناك الدائرتان العربية والإسلامية اللتان يمكن للإمارات أن تلتحم بهما من خلال نوع أو آخر من أنواع التكامل الاقتصادي الذي تسمح به بنود منظمة التجارة العالمية، وقد مارسه كل الدول الغربية في زيادة مكاسبها وتقوية موقفها التفاوضي، كما تشهد بذلك المجموعة الأوروبية ومنطقة النافتا بين أمريكا والمكسيك وكندا وتكتل الآسين أو دول شرق آسيا. بل إن الولايات المتحدة تعتبر أبرع من استخدم

(٣٢) Mike Moore, *A World without Walls: Freedom, Development, Free Trade and Global Governance* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 223-234.

(٣٣) يوسف خليفة اليوسف، «دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٥٧٧ ـ ٦٠٠.

التكتلات الإقليمية والثنائية لتحقيق مكاسب في مفاوضاتها في الغات سابقاً وفي منظمة التجارة العالمية حالياً. فالولايات المتحدة دخلت مع كل من المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة ثم منطقة التجارة الحرة مع اسرائيل في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات في جولة الأوروغواي على أشدّها. والآن وفي دائرة منظمة التجارة العالمية نجد أمريكا تفاوض دولاً منفردة وصغيرة أحياناً لتوقيع منطقة تجارة حرة معها، كما حصل مع البحرين مثلاً، ليس لمكاسب اقتصادية ملموسة، ولكن كأداة مساومة وضغط على دائرة المفاوضات والمكاسب الكبيرة أي منظمة التجارة العالمية، علماً أنه حتى هذه الاتفاقات الثنائية يكون الكاسب فيها الطرف القوي، وبالتالي فإنه من صالح الدول الصغيرة أن تتجنب هذه الاتفاقات الثنائية، وتحرص أن تدخل إما في دائرة تكتل إقليمي أي تكامل مع دول نامية أخرى أو دائرة منظمة التجارة العالمية. إذن التكامل الاقتصادي الإقليمي ممكن في دائرة منظمة التجارة العالمية، وهذا التكامل يمكن أن يحسّن الفرص التنموية لدولة كدولة الإمارات وغيرها من الدول الصغيرة[٣٤]. فتعميق التكامل الخليجي وقيام تكامل مع الدول العربية والإسلامية على مستوى المشروعات المشتركة بداية يمكن أن يحقق لدولة الإمارات كثيراً من المكاسب، أهمها تأمين السلع الاستراتيجية كالسلاح والغذاء، توفير الأسواق لمنتجاتها البترولية، توفير الفرص الاستثمارية لفوائضها النفطية، تقليل التوترات وما تؤدي إليه من حروب دمرت هذه المنطقة وأكلت الأخضر واليابس خلال الثلاثين سنة الماضية، وتقوية موقفها التفاوضي في منظمة التجارة العالمية.

٣ ـ تفعيل المشاركة في منظمة التجارة العالمية

قبل جولة الأوروغواي لم تكن هناك مشاركة تذكر للدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، في مفاوضات تحرير التجارة التي كانت تتم بين الدول الصناعية وحدها. وبالتالي فمن البديهي أن تكون مصالح وأولويات الدول الصناعية هي التي طغت على الجولات الثماني التي بدأت عام ١٩٤٧ وانتهت عام ١٩٩٤ بجولة الأوروغواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية كوريثة للغات. فعلى سبيل المثال، تركزت مفاوضات جولة الأوروغواي على تحرير قطاع الخدمات وحفظ حقوق الملكية الفكرية وتحرير الاستثمارات، وهذه كلها قطاعات هامة بالنسبة إلى الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة تراجعت مساهمة القطاع الصناعي إلى حوالى ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي أصبح قطاع الخدمات يشكّل أكثر من ٧٥ بالمئة من الناتج المحلي. ولم تتطرق المفاوضات إلى قضايا أساسية بالنسبة إلى الدول النامية كنقل التكنولوجيا وحركة العمالة وصناعات النسيج التي يتصف إنتاجها بكثافة عمالية[٣٥]. بل إن هناك

(٣٤) Kyle Bagwell and Robert W. Staiger, *The Economics of the World Trading System* (Cambridge, MA: MIT Press, 2002), pp. 111-121.

(٣٥) R. Balckhurst, B. Lyakurwa and A. Oyejid, «Options for Improving Africa's Participation in the WTO,» *World Economy*, vol. 23, no. 4 (2000), pp. 491-510.

بعض الاعتقاد أن إدخال القطاع الزراعي الذي يهم الدول النامية وبعض الدول الصناعية كان بمثابة الطعم لإقناع الدول النامية بقبول القطاعات الهامة بالنسبة إلى الدول الصناعية، التي سبق ذكرها. وهذا قد يفسّر التباطؤ الذي اتصفت به المفاوضات حول القطاع الزراعي منذ جولة الأوروغواي وحتى جولة كانكون، مروراً بجولتي سياتل والدوحة. هذا يعني أنه إذا أرادت الإمارات وغيرها من الدول العربية أن تؤثر في جدول أعمال ومقررات منظمة التجارة الدولية في السنوات القادمة فلا بد لهذه الدول أن تشارك بفعالية في هذه المنظمة على ثلاثة مستويات رئيسية، هي :

الأول، لا بد للإمارات وبقية الدول العربية أن تتواجد في جنيف ببعثات، بأعداد كافية ومؤهلة، وموارد كافية للتعامل مع مداخل ومخارج هذه المنظمة، وحبذا لو كانت البعثات موحدة لتوفير الموارد وتقوية الموقف التفاوضي، كأن تكون هناك بعثة واحدة للدول العربية، أو بعثة واحدة لدول مجلس التعاون كحد أدنى. كما إن هذه البعثة لا بد أن تكون متفرقة للتعامل مع أمور المنظمة ولا ينبغي إشغالها بقضايا دبلوماسية مثلاً حتى لا تشتت جهودها.

الثاني، لا بد أن تحرص هذه البعثة أو البعثات، إذا كانت أكثر من واحدة، على المشاركة في اللجان ورئاستها والدخول في المجالس الرئيسية والفرعية والحرص كذلك على لعب دور في هيئة حل المنازعات؛ كل ذلك من أجل كسر احتكار الدول الصناعية الكبيرة لاتخاذ القرارات الهامة والمؤثرة في هذه المنظمة وتوجيه مسارها لخدمة مصالحها.

الثالث، إن هذه البعثات تحتاج مؤسسات لوجيستكية في العواصم العربية يعمل فيها «كادر» إداري وفني يستوعب النواحي الفنية للقضايا التي تعالج في أروقة منظمة التجارة العالمية كمعرفة صياغة التشريعات والقوانين والإجراءات وفهم المسائل الإجرائية، والقدرة على تنفيذ تعهدات الدولة تجاه الآخرين لتجنب العقوبات، وكذلك القدرة على مراقبة الدول الأخرى ودرجة تطبيقها لالتزاماتها، مما يجعل هذه المؤسسات تساعد البعثات على المشاركة الفاعلة في هذه المنظمة بدل موقفها السلبي وغير المؤثر في الوقت الحاضر[٣٦].

إذن، المشاركة الفاعلة من قبل الإمارات والدول العربية في منظمة التجارة العالمية في السنوات القادمة تتطلب توحيد الجهود والمواقف وإعداد الطاقات والعمل الدؤوب، والاعتبار من إخفاقات الأمس واستيعاب تجارب الآخرين وإلا فإننا سنشهد مزيداً من التراجع والخسائر في وطننا العربي في هذه اللعبة الدولية التي هي في حراك دائم وتحديات متجددة، وهذا ما تؤكده مقترحات الدول الصناعية لجولة سنغافورة، التي تضمنت موضوعات وقطاعات تخدم بالدرجة الأولى الدول الصناعية وعلى حساب الدول

(٣٦) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and World Trade Organization (WTO), «Strengthening the Participation of the Developing Countries in World Trade and Multilateral Trading System,» UNCTAD, TD/375, (23 May 1996).

النامية مثل حقوق الملكية الفكرية، تحرير الاستثمارات، المشتريات الحكومية وقضايا المنافسة وغيرها[٣٧].

خاتمــة

لقد حاولنا في هذا البحث المختصر أن نعمّق فهم القارىء لمعنى وانعكاسات انضمام دولة الإمارات وبقية الدول الخليجية والعربية إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال دراسة آثار تحرير القطاع الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. فبعد إثارة مجموعة من التساؤلات حول الموضوع قيد الدرس، بدأنا في الجزء **الأول** بتقديم بعض المؤشرات التي تؤكد زعمنا بأن عولمة الاقتصاديات الخليجية هي أمر واقع ولكن المكاسب والخسائر من هذه العولمة ليست حتمية وإنما تعتمد على ما تفعله هذه الدول مع بقية الدول العربية والإسلامية للأخذ بعوامل القوة لردم الفجوة في موازين القوى بينها وبين الدول الأخرى، خاصة الصناعية منها، وبالتالي تقليل تكاليفها على المدى القصير، والبدء بتحقيق بعض المكاسب على المديين المتوسط والبعيد.

وفي الجزء **الثاني** حاولنا التأكيد أن اللعبة الاقتصادية العالمية التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية لا تحكمها المبادىء والمقررات وحدها ولكن تحكمها المبادىء إضافة إلى موازين القوى بين الدول الأعضاء، أي أن حق القوة قد يتقدم على قوة الحق في هذه المنظمة وغيرها من المنظمات العالمية.

أما الجزء **الثالث** فقد بيّنا فيه أن تحرير القطاع الزراعي من خلال إزالة حواجز الاستيراد وتقليل دعم الصادرات وتقليل الدعم المحلي عالمياً سيؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات الغذائية في دولة الإمارات على المديين القصير والمتوسط. أما في المدى البعيد فقد تنخفض أسعار المنتجات الغذائية وتستفيد دولة كالإمارات لديها صافي استيراد من المنتجات الزراعية، خاصة إذا أثمر تعاونها مع محيطها العربي بتحويل دولة كالسودان إلى سلّة غذاء للوطن العربي. كما وأوضحنا أن تقليل الدعم المحلي الحالي في دولة الإمارات لن تكون له آثار سلبية تذكر في اقتصاد الدولة نظراً إلى محدودية دور القطاع الزراعي في الناتج والصادرات والتوظيف وتوزيع الدخل.

وفي الجزء **الرابع** والأخير قمنا بتسليط الأضواء على أهم المرتكزات التي ينبغي لدولة الإمارات وغيرها من الدول العربية أن تنطلق منها لتقوية موقفها في هذه المباراة الاقتصادية العالمية خلال السنوات القادمة ■

(٣٧) Stiglitz, *An Agenda for the Development Round of Trade Negotiations in the Aftermath of Cancun*, p. 8.